

الثقافة الإسلامية بالمغرب

بين المرابطين والموحدين

كان الشرق الإسلامي في عنفوان ازدهاره ، وريمان إشراقه ، بالحكمة
الدينية الطيبة الثرى ، الراسخة الأعراق ، الملتقنة الأغصان ، التي أثمر
في روضتها اليانعة : النطق ، والكلام ، وأصول الفقه ، والجهد ،
والفقه ، والتصوف .

وكان العقل الإسلامي قد اقتدى بالإمام الغزالي وسار على محجة التطور
البعيدة المراحل ، وراء تلك الشعلة الوضاعة من المعرفة والرشاد .
لما كانت بلاد المغرب العربي ، من أقصى الأندلس إلى افريقية ، قد
وقعت في أزمة خانقة من أزمات العقل والمعرفة ، بظهور قوة ناشئة خرجت
من وسط افريقية ، مندفعة بحرارة إيمانها ، تقطع رمال الصحراء الكبرى
إلى ضفة وادي درعة ، وواحات سجلماسة ، فاذا وهاد المغرب ونجاده تقبل
بأعناق المهبلي الصهب ، قد تمكنت من غواربها أجسام بشرية ملتحفة
الأثواب الزرق ، ومثلثة بها ، يلين الحديد ولا تلين ، وتخبو النار ولا تنطفىء
حرارة تلك النظرات المتقدمة بين أطباق الشام .

أولئك هم المرابطون الذين انبعثوا ينشئون عاصمة المغرب الجديدة : مدينة
مراكش ، ويمدون رواق سلطانها على طول المدوة الافريقية ببلاد المغرب ،
ثم يرمون بجبل النجاة إلى المدوة الأندلسية ، في يوم التزلاقة العظيم ،
لتقوم الشوكة وتحيي الدولة تحت ظل أمير المسلمين يوسف بن تاشفين .

— ٧٤٠ —

كانت هذه الحركة رشيدة في الحكم ، سديدة في السياسة ، متقدمة للإسلام من الخطر الذي داهمه في بلاد الأندلس ، ولكنها كانت سلطة قوية ، وإيماناً نقياً ، يشد السواعد ، ويقوي النفوس ، من قوم بمداء عن الحضارة والعلم ، متجافين عن النظر الحكيم العميق ، متمسكين بالفطر الأولى ، مقنعين بنتائج الأنظار الساذجة .

فكان من أثر ذلك أنهم لما وجدوا في أقطار المغرب العربي التي انتظمت في سلطانهم ، وجدوا تبايناً في الأنظار ، وتخالفاً في المذاهب بين الجائحين إلى شواهد الحكمة النظرية ، والمخلدين إلى بسائط الظاهر المأثور ، ووجدوا آثار ذلك الاختلاف بادية في طرائق الدرس والتأليف ، ومناهج التربية والتعلم . فكان من الضروري أن ميلهم يتجه إلى مساندة أبسط المناهج وأقربها من متناول إدراكهم ، وانهم إذا وجدوا الاختلاف راجعاً إلى الدين وطرائق فهمه ، بادروا بيساطتهم إلى الإسراع بالحكم بأن الذي انشروحت إليه صدورهم من ذلك هو الدين فقط ، وبادروا - بما هم عليه من حرارة الإيمان - بأن ما خالف ذلك جدير بالدحض والمقاومة ، وإن ينزل بمن يقول به ما هو أهله من مقت وعذاب .

وعلى ذلك وجد المرابطون في مدينة قرطبة نزعة تقليدية التزامية ضيقة ، طالما فاءت بكلكتها على أهل البحث والنظر ، وأحرقت مواهب العلم الحق ، والفقهاء الصحيح ، إذ سارت على طريقة التقليد ، بحيث أصبح عمل المقلدين حجة لا يلتفت بعدها إلى كلام أئمتهم الأولين ، وهذه هي النزعة التي شكها منها القاضي أبو بكر ابن العربي في كتاب العواصم بثه وحزنه مما لقي تبعاء العلم بالأندلس من عنت أهل قرطبة ، قال : « صار التقليد ديدنهم والافتقار بنيتهم فكلما جاء أحدهم بعلم حَقَّروا أمره ودفموا في صدره إلا أن يستتر عنهم بالمالكية ، ويجعل ما عندهم من علوم على وهم التبعية ، فإن

جاءهم بفائدة في الدين وطريقة من سلف الصالحين وسرد لهم البراهين عرفوا جوانبه ونتجوا عجايبه ، وعبثوا حقه استكباراً وعتواً ، وجحدوا علمه وقد استيقنته أنفسهم ظلاماً وعلواً ، وقد زاد في تأصيل هذه الحالة وإحكامها العملية الكبرى التي كان قام بها ، منذ القرن السابع ، الحاجب المنصور ابن أبي عامر بقرطبة عند موت الخليفة المستنصر الحكم بن عبد الرحمن الأموي وولاية ابنه هشام المؤيد ، فانه عمد إلى خزائن المستنصر وأخرج منها كل ما كان استجلبه من المشرق من عيون التأليف في العلوم الحكيمة ، قديمة وحديثة ، فأمر بإحراقها وإهلاكها ، وقد وصف صورة ذلك القاضي صاعد في كتاب طبقات الأمم وقال : إن المنصور إنما فعل ذلك تحيياً إلى عوام الأندلس وتقييحاً لمذهب الخليفة الحكم عندهم .

وقد استمرت هذه النزعة الغربية المستولية على مدينة قرطبة تزداد ضيقاً وحدة وعنفاً ، وتمصففتها على التوالي بأعلام بارزين في غزارة العلم ومتانة الدين ، حتى دخل يوسف بن تاشفين إلى قرطبة ، فتجانست نزعته الشخصية مع تلك النزعة ، واشتد تأثيره بها ، وعظمت ثقته على الذين لا يتولونها ، ولا يسلكون سبيلها ، فأصبح سلطانه ناراً مسعرة على أهل البحث والاجتهاد في الفقه ، وسيفاً قاطعاً للمشتغلين بالكلام والحكمة ، فحجر بذلك النظر في الأصول ، وتمسك الناس بظواهر العقيدة السلفية ، والتزموا في الفقه النصوص الفرعية ، وتجاؤا عن طرق التخريب في الفقه والتأويل في العقيدة .

وتفاقم أمر هذا التضييق بعد وفاة يوسف بن تاشفين في عهد ابنه علي الذي ولي عرش مراکش في نهاية القرن الخامس فكان في عهده الضغط الذي تعدى إلى درجة النقي ، والاعتدال ، ونهب المنازل ، وإثارة المظاهرات الصاخبة ، ومصادرة الكتب ، وإحراقها ، وتمزيقها .

ولقد أحس علي بن يوسف والذين تظاهروا معه على ما كان بضطلع به من قتل للنبوغ العلمي : ان تلك الحركة التي ظهرت بالشرق فألفت بين الحكمة والدين حتى أخرجت شطأها في كتب حجة الإسلام الغزالي هي التي تمد روح التحرر الفكري بالأندلس بمادة امتعاشه ، وترش من ماء العلم على تلك القلوب الميتة ، كما قال ابن العربي ، فعرفوا أن في كتب الغزالي حجة لا تدحض على ما كانوا يغالبون في سبيل دحضه من الجمع بين الحكمة والشريعة والحقيقة لمن أخذ بمعاهد العلوم من أعلاها ، فتأمروا على أن يحولوا بين كتب الغزالي وبين الناس ، إذ لا يمكن أن يدفع تأثيرها غير ذلك كما قال البحري :

شجو حساده وغيظ عداه أن يرى مبصر ويسمع واع

حتى بلغ الأمر إلى أن أقيم مجمع بقرطبة لإحراق كتاب الإحياء للغزالي ، وصدرت الأوامر إلى أطراف السلطنة المرابطية بإحراقه ، واعتقل في مراکش من كان يتوسم فيه إنكار تلك الفعلة من أنصار العقيدة الأشعرية ، وأتباع الطريقة الغزالية القشيرية : مثل ابن العريف الذي مات أسيراً في مراکش ، كان هذا الضغط البالغ القاسي يجد في وجه إنكاراً أبلغ ، وتحدياً أقى ، إذ كانت المدارك العالمية الواسعة والأفكار النيّرة قد تشربت عقيدة الأشعريّ ودرجت على نهجها ، واثخذت كتب الغزالي دليلها على ذلك النهج ، وطار صيت الغزالي إلى المغرب ، فارتفع وعشش ووجد نابعة البلاد التونسية ومجتهد المذهب المالكي ومجدّده الإمام أبا عبد الله محمداً المازري يحميه مقامه تحت الحكم الصنهاجي بتونس ، من طائفة المرابطين وغائلتهم فوجدوا فيه أخاً معاوناً على خدمة الأشعرية ، ومشاركاً في الارتواء من منهل إمام الحرمين ، فقد أقبل المازري على كتب إمام الحرمين والغزالي في أصول الفقه ، يقرّها ويملّق عليها بما هي أهله ، وكتب على كتاب البرهان لإمام الحرمين شرحين

أحدهما يتبع النص والآخر بمسيرة المعنى ، يذكر فيها الغزالي ذكرًا مرددًا مع ذكر القاضي أبي بكر الباقلاني والأستاذ أبي اسحاق الاسفرايني ، ويكثر من قرن الغزالي بإمام الحرمين معبراً عنه بكنيته « أبو حامد » ومخصصاً لإمام الحرمين بلقب « الإمام » ومنتصباً لتعزير كلام الغزالي وتوجيهه ، كانتصابه لتقرير كلام إمام الحرمين في ما يختلف فيه إمام الحرمين عن الغزالي من تفاريق المسالك ، وبهذه الدراسة الأصولية تمكّن المازري من تحرر واسع في تقرير الأحكام الفقهية على منهج اجتهادي هو منهج الاختيار والترجيح الذي جعل أعلام طريقته فيه شيخه : أبا الحسن اللخمي ، وعبد الحميد الصائغ ، فكان هذا التجاوب بين الغزالي والمازري من أقوى العوامل في الخروج بمقام الغزالي عن الدائرة المذهبية الضيقة ، إلى دائرة الحكمة الإسلامية المشاعة ، وكان هذا الصيت الذي طار له بالمغرب على لسان الإمام المازري ، قد طار نحو الغزالي بقلوب الشبان النابغين من أبناء المغرب الكبير المتطلعين إلى أرواح الحكمة السامية المنبعثة من بين أurdانه فهجروا أوطانهم وشدوا الرحلة للقاء حجة الإسلام .

وكان في مقدمة هؤلاء النوابغ الإمام الشهير المحافظ القاضي أبو بكر ابن العربي الذي كانت رحلته مبدأ فتح فكري ، والإمام المهدي محمد بن تومرت التي كانت رحلته مبدأ فتح سياسي .

كان أبو بكر ابن العربي برماً بالوضع الذي عليه العلوم الدينية في الأندلس ، متطلماً إلى منبع الحكمة الأشعرية ، مشوقاً إلى لقاء الغزالي ، فسافر مع والده سنة ٤٨٥ هـ . في مقبل شبابه وقصد المدرسة النظامية ببغداد ، إلا أنه وجد الغزالي قد انقطع عن الدرس والعلم وأقبل على طريقة الرياضة الصوفية والخلوة والسياحة ، وخرج من بغداد إلى الحج ، ثم إلى الشام ومصر . فأقام ابن العربي في بغداد خمس سنين متحرراً على أنه لم يظفر

بطلبه في لقاء الفزالي ، مستوحشاً من ذلك الفراغ الذي خلفه وراءه في بغداد ، والحسرة التي سادت بسبب ذلك ساحات المدرسة النظامية وعامة أوساط العلم في بغداد حتى كان من عجائب الأقدار أن الفزالي دخل إلى بغداد في سنة ٤٩٠ هـ . في طريق عودته من الشام إلى إيران ، فأقبل عليه ابن العربي إقبال المشوق اللفغان ، وتلقاه الفزالي بقبول طيب ، وتفرغ له بصفة خاصة ، فقرأ عليه محاوره ومناقشة ، وتمكّنت منزلته العلمية من نفسه ، واطمأن إلى طريقته الحكيمة الدينية ، وكان يلقبه تودداً وتحيياً بلقب تعظيم فارسي هو لقب «ذانشمند» .

وعاد ابن العربي إلى الأندلس يهاجم وينظر ويفيض غيوث الأنظار العالمية محاضرة ، وتدرّيساً ، وتحريراً ، وينقح الفقه المالكي بتحقيقه لمناط الأحكام ، ونظره في أدلتها ، وتقضه على الفقهاء ما كان يفتون به تقليداً أو عن ضعف دليل ، فملاً كتبه النفيسة العجيبة بذكر الفزالي ، والتعلق بمتين محبته ، وجيليل إعظامه ، والتلذذ باعادة محاوراته ، وتجديد مطارحاته ، ومقابساته ، مع أن ما تشربه من حرية البحث وكرامة المعرفة ، كان يدفع به إلى مناقشة أستاذه وحبيه ذانشمند في كثير من أقواله وآرائه ، مثل بحوثه المستفيضة معه في كتاب «المواصم من القواصم» حول مسألة إدراك النفوس بذاتها للحقائق بطريق الانكشاف وتأثيرها في الغير عند التجرد ، ولم يسلم ابن العربي ممّا أصاب أسلافه من فحول العلماء من الحن ، فقد استهدف فتناً كثيرة ، وثورات عليه هوجاء ، نهب فيها منزله ، وأحرقت كتبه ، حتى انتهى أمر المرابطين بظهور الدعوة الموحدية التي أسسها المهدي ابن قورمت ثاني الاثنيي الذين جعلناها على رأس الراحلين من المغرب للقاء الفزالي ، وكأن الأقدار أرجعت المهدي إلى المغرب ليثار للفزالي من الذين أرادوا إنكار فضله ، وغمط حقه ، بإخراق كتاب الإجابة ، وهم المرابطون ،

فكانت دعوة المهدي بن تومرت عاملاً في إقامة دولة الموحدين التي أسقطت دولة المرابطين وورثت عاصمتها ، فأقامت على مبادئ الأشعري وطرائق الغزالي ، أقوى دولة عرفها تاريخ الإسلام في المغرب على يد عبد المؤمن بن علي ، ولم تنته حياة ابن العربي حتى اشترك في إقامة تلك الدعوة ، وقصد من إشبيلية إلى مراكش ليقف بين يدي عبد المؤمن خطيباً بلسان أهل إشبيلية ، وكأنه قنع من الدنيا ببلوغ ذلك الموقف فكانت وفاته في طريق عودته من مراكش قرب مدينة فاس التي دفن أمام سورها .

كان المجتمع الإسلامي بالمغرب العربي قد أحس بوطأة الضغط الشديد الذي ضيق عليه الأنفاس في ما أحاطت به من هيكل جسمه قبضة حكم المرابطين .

وكانت الأعضاء التي خرجت عن تلك القبضة الحديدية الخائفة وهي البلاد الشرقية في الشمال الإفريقي تتداعى ألماً وغماً من ألم الضغط النازل على سائر الأعضاء التي كانت يد المرابطين تمصها عصب السلمة وكان هذا الألم يقوى ويشتد عندما تشعر المناطق الغربية من هذا الشمال الإفريقي بأن حكم أهل الشام قد أقام بينهم وبين بقية بلاد المغرب العربي سدوداً حاجزة ، فكثرت الأوصال ، وقطعت الأرحام ، وجعلت الفرقة سارية في روح الوحدة القومية الكبرى ، لما تجاوزت بها حدود الفواصل السياسية وأوضاع الدول ، إلى مفاوز الفروق الاعتقادية والمنازعات الدينية .

على أن ما كان للمرابطين من عمل سياسي مجيد في إيقاد الأندلس وتوحيدها وضماها إلى مملكة الإسلام في المغرب الإفريقي ، وإن أكسب تلك الدولة قوة نفوذ وحسن قبول ، فقد زاد في الحسرة التي امتلكت القلوب من جراء الفتنة الاعتقادية التي أهدمت المجتمع عن تحقيق مثله العليا على نسبه ما قربت آماله في تحقيق تلك المثل بانضمام الأندلس .

فالحركة الفكرية الناشطة في البلاد التونسية ، بتواصلها مع مراكز الثقافة الإسلامية في الشرق ، وبعد صيت محورها الإمام المازري وخصب نتاجه العلمي المنافي لاتجاهات الحكم المرابطي ، كانت بذلك كلفة مدداً مغذياً لروح الصلابة في التجاني عن طرائق العقائد المرابطية وجرماً مذكياً لروح التمرد عليهم والثورة في وجوههم ، فكانت حلق العلم منابع فياضة بالتوجيه إلى العمل الإيجابي في سبيل حماية الحرية الدينية والحفاظ على شعلة الحكمة الكلامية العالية التي كادت حركة المرابطين أن تطفئ فورها ، عم ذلك جميع البلاد التي انتظمت في حكم المرابطين بالأندلس والمغرب الأقصى والبلاد الجزائرية ، فكان الناس يشدون الرحلة من تلك الأقطار مترامين على مجالس دروس الإمام المازري بالمهدية ، مثل ما جاء أبو بكر ابن العربي ، وعبد المنعم ابن الفرس ، وأعلام من نبغوا الفكر والأدب ، علاوة على الذين لم يتمكنوا من الرحلة فقتنوا بالاتصال بالإمام المازري بطريق المراسلة ، يستجيزونه ، ويطلبون كتبه ، ويستمتطرون من فوائده ، ويطارحونه المسائل ، كما فعل ذلك القاضي عياض وابن رشد الحفيد ، وبمثل ذلك علانجم المازري في أفق المغرب كله بين عدوتيه الأفريقية والأوربية حتى عرف «الإمام» لقباً غالباً عليه فكان اسمه وادم الغزالي اسمين مقترنين تتعلق بهما أنظار المستهدين على طريق الحكمة الإسلامية ، كما يهتدى بالفرقدين .

وكان من عجيب القرانات إن إشراق هذين الكوكبين في سماء الفكر يقابله أفول طامس اعترى نجم الحكم المرابطي بدخول الدولة في دور الوجود الأجدب ، لما فارقت نشأتها الساذجة ، وطلعتها الحادة ، وأخذت إلى النعمة والترف ، والبذخ واللذة ، فأضاعت شبابها لما أضاعت عصبيتها الدينية الصلبة الطاهرة ، وأقبلت على الهرم المضي ، والشيخوخة الفانية ، وتجرّدت عن محاسنها ، وتمحضت لمساوئها ، وتشرب منها المجتمع روح الانحلال فانتشرت فيه المفاسد وسادت الشهوات وسيطرت الأثانية .

وكان هذا القرآن العجيب ، بين نجم صاعد ونجم آفل ، قراناً لا يدرك بالتنجيم والخزاء ، بل يدرك بالذكاء والدهاء ، والفطرة السليمة ، والسياسة القويمة ، وذلك هو ما أعطيه شاب من قبائل المصامدة ، سكّان الأطلس الكبير ، كان يشرف من صياصي الجبال الشم على مدينة مراكش فيتوسم فيها ما حدثته به النفس التواقة من أن يوماً قريباً سيأتي على المدينة الحمراء تبكي فيه من بناها ذلك هو محمد بن تومرت ، نشأ في بيت بربري من بيوت الرباط والنسك ، فشبّ قارئاً ، محباً للعلم ، متشرباً بروح الثقافة الصرية الإسلامية ، وكان هذا العنصر البربري الجملي الذي ينتسب إليه ابن تومرت يشمر بمسكاته العظيمة من الأرض التي استقرت فيها دولة المرابطين ، ويدرك شأنه العظيم في إسناد تلك الدولة بمسالتها وتأمينها ، ويعلم ، إلى جنب ذلك ، أن دولة الملثمين لا تؤتى إلاّ من جهة ذلك التيار الديني القوي الذي تريد أن تدافع سيوله ، تيار العقيدة السنيّة التي عليها انخلف من أجيال المسلمين الصالحين ، وحيك في نفسه هذا التوقع لقرب مصرع الدولة اللمتونية ، فأصبح مرتبطاً بذاتيته حتّى اقترن بها وتقمّصها ، وأصبح محمد ابن تومرت في نظر نفسه هو روح الفناء المنبعثة على دولة المرابطين ، وأحسّ بأن كل عمل في سبيل تكوين شخصيته وإغاثتها ، وتربية كيائها الأدبي ، هو سلوك لطريق القضاء على الملثمين ، واستشرف بنظره إلى الجهة التي كان يتنسم منها أنفاس المقاومة المستمدة من توجيه الحكمة الإسلامية الجديدة ، فخرج من وطنه وليس أمام عينيه إلاّ المازري والغزالي ، ودخل البلاد التونسية ، ثمّ قصد مصر ، والحرمين الشريفين ، والمراق ، وكانت المراق يومئذٍ مركز الحركة الحكيمة التي اتجه بها الإسلام وجهته الجديدة ويذكر الكثيرون ممّن ترجعوا ابن تومرت : أنه لقي الإمام المازري بالمهدية ، ولقي الإمام الغزالي في بغداد ، وقد ذهب الزاعمون في اجتماعه بالغزالي إلى أبعد

من ذلك ، إغراقاً في الوهم ، فجعلوا الفزالي يخبره من مستقبل أمره بعلم خفي ، ويخبره بالدولة التي سيقمها ، وكل هذه أخبار واهية لا دليل عليها ، بل الذي يقتضيه ما ذكره المؤرخون ، من تاريخ دخول ابن تومرت إلى العراق : أنه لم يلق الفزالي أبداً ، لأن الفزالي لم يكن يومئذ بالمراق بل إن أكثر مدة إقامة ابن تومرت بالمشرق كانت بعد وفاة الفزالي .

ولكن الأمر الثابت : أن هذا المبقرى البربري قد تشرب في رحلته المشرقية الحكمة الأشعرية ، وتعلق بها ، لما كان لها من الانسجام مع تطلعه إلى قوة تؤثر في تقويض ملك المرابطين ، فجعل التعلق بالأشعرية والانتصار لها درعاً استلأم فيها لمهاجمة قرنه وجعل المهدوية السيف الذي يحمل به ، ومواء أصح لقاء ابن تومرت للفزالي أم لم يصح فما من شك في أن ابن تومرت كان على منهج الفزالي وأنه قد وجه دعوته وعمله على ذلك المنهج .

إلا أن الذي رجح في نظرنا أن الأشعرية والفزالية لم يكونا عنده غاية مقصودة بالخدمة والنصرة وإنما كانتا وسيلة لتحقيق مقصد سياسي ، إنه قد انتحل ، إلى جنب أشعريته ، عقيدة ينكرها الأشاعرة ويدحضونها ، كما ينكرها أهل السنة قاطبة وهي عقيدة الإمام المصوم ، التي يقول بها الشيعة الإمامية ، وتلك هي التي قال فيها ابن خلدون : إنه لم تحفظ عنه فلتة في البدعة غيرها .

ومن هنا نستطيع أن نتبع مراحل الحرب الفكرية الاعتقادية التي شنها محمد بن تومرت على دولة المرابطين ، حتى انتهت إلى حرب دامية ، قضت على المرابطين ، وعفت آثارهم في ميداني الحكم والعلم .

فقد ابتداءً ابن تومرت ظهوره في البلاد المغربية من ليبيا، وكان ظهوره ذلك في صورة عالم منسني أشعري ينتصر للعقائد السلفية بالحجج العقلية، ويأخذ بطريقة تأويل المتشابه، ويعتني بإبراز هذه الطريقة وإظهار النكبر على الذين عدلوا عنها، ويمنح مع ذلك إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويقدم على تغيير المنكرات التي كانت متفشية يومئذ في المجتمع المغربي، فكان بهذا العمل يثير الثائرات ويتمرض للأذى. وتنقل على هذا المسلك من طرابلس إلى المهديّة، إلى بجاية إلى جبال الوشريس، إلى تلمسان، إلى فاس، إلى مكناس، إلى مراكش، عاصمة الدولة، وكان ملكها يومئذ علي بن يوسف، وفي هذه الرحلة لقي ببجاية أول أتباعه عبد المؤمن بن علي الكومي، فلامه في بقيتها إلى مراكش، وفي مراكش ابتدأت مقارعات ابن تومرت ومناظراته، وفيها تهجّم لأول مرّة على الأمير علي بن يوسف ابن تاشفين بوعظ في جامع المرابطين، يوم الجمعة، أغلظ له فيه القول، ثم خرج إلى أغمات وجرت له فيها مناظرات خرج بعدها محتفياً في خفارة القبائل البربرية في جبال الأطلس، ثم قصد بلاد السوس فنزل في قبيلته هرغة سنة ٥١٥ وبنى هنالك رباطاً للعبادة والتعليم، وألف مختصراً في العقيدة سماه «المرشدة» جعله باللسانين العربي والبربري، وأخذ يعلّمه الناس عامة وخاصة: من طلبة رباطه، وعامة القبائل في أرض السوس، ولقّب أتباعه الموحّدين، وتلقّب بينهم بـ «الإمام» وسار في تأليف تلك الجماعة وتوجيهها على التدرج في الدعوة والتعليم للوصول إلى الغاية المقصودة، على نحو ما هو مسلوک عند دعاة الشيعة الباطنية من ترتيب الدعوة ومنازلها.

ولمّا لاحظ ابن تومرت أن الدعوة المرابطية السلفية قد أقنعت الناس بوجوب اتباع السنة وتحصيل الأحكام الفقهية منها، فقد بنى ترتيب دعوته على بيان طريق تحصيل الفقه في السنة فبسط في ذلك كلاماً أوله «أعزّ

ما يطلب وأفضل ما يكتسب وأنفس ما يدخر وأحسن ما يعمل العلم الذي جعله الله سبب الهداية إلى كل خير ، وقد اشتهر هذا الكتاب باسم مفتحه وهو قوله «أعز ما يطلب» فصار لقباً عليه ، وقد بني هذا الكتاب على مباحث : ترجع إلى الأخبار ، وطرق النقل ، والفرق بين التواتر وأخبار الآحاد ، بصورة عليها سمة من طرائق الأصوليين من الأشاعرة ، في الفكرة والمرض والمصطلح ، ثم عقد كتاباً خاصاً للصلاة والطهارة جعل مداره على استخراج الفقه من الأحاديث وتنزيل نصوص القرآن ، ثم كتاباً في الدليل على أن الشريعة لا تثبت بالعقل يتبين فيه معنى القياس باعتباره راجعاً إلى دلالة اللفظ ، ثم يأتي كتاب آخر للكلام على مباحث الألفاظ ، من العموم والخصوص ، والمطلق والمقيد ، والناسخ والمنسوخ ، والحقيقة والمجاز ، وغيرها ، على طريقة علماء الأصول ، فعندما يطمئن أنه قد ربط المتلقين بتوجيهات علم أصول الفقه ، يتبدى كتاباً للكلام على العلم وطرق تحصيله ، ثم آخر للكلام على المعلومات وأقسامها ، وآخر للكلام على الوجود وتقسيمه ، لإثبات واجب الوجود على طريقة علماء الكلام حيث يتدرج من السنة الأثرية إلى الكلام المنطقي بصورة غير مشمور بها ، ثم يختم ببيان معنى العبادة وشروطها وكيفية ربط التكاليف العملية بالأصول الاعتقادية ، وتعليم من هم مظنة السؤال عن ذلك طرق الإرشاد واختلاف أحوال المسترشدين ، ومن هذا كنهه ينتظم كتاب اندعوة الموحّدية المشهور باسم «أعز ما يطلب» ، وإن كان مفصلاً على كتب مفتوح ومختوم كل كتاب منها بما يؤم أنه تأليف مستقل ، على طريقة المتقدمين في تقسيم التأليف الواحد إلى كتب مستقل بعضها عن بعض ، ويعتبر هذا التأليف وهو «أعز ما يطلب» ثاني تأليف ابن تومرت بعد «المرشدة» .

م (٥)

وله كتاب ثالث هو كتاب العقيدة وهو سالك مسلك كتب العقائد الأشعرية المتأثرة نهج كتاب التمهيد لأبي بكر الباقلاني ، مع اختصار وجنوح إلى الرواية ، ويتبع كتاب العقيدة نسايبح للتذكير بقواعد التوحيد والتزبيد ، وبعد ذلك يأتي كتاب رابع هو بيت القصيد ، وهو كتاب الإمامة ، فيتدته بتقرير عقيدة لزوم الإمام المعصوم وسوق علاماته ، التي يشير بها إلى نفسه ، ثم ينتقل إلى بيان ما عليه طوائف أهل الباطل الذين يصيهم بالمشركين ويطبق عليهم أخباراً نبوية عن سوء مصيرهم في الآخرة ، ويصف ما أحدثوه من المناكر حتى ينتهي إلى وجوب مخالفتهم وتحريم معونتهم ، ثم إلى وجوب جهادهم وفضل الصبر على ذلك الجهاد ، وتبشير الذين يجاهدونهم بأنهم الموعودون بما وعد به القائمون على الحق ، وبيان أركان الإيمان التي يجب أن يتمسك بها أتباع تلك الطائفة الموعودة بالنصر ، حتى ينتهي إلى تقرير أحكام الجهاد ، شاملاً الجهاد بالنفس والجهاد بالمال .

وقد جمع هذه المقالات وأملأها تلميذه الأول ومؤسس دولته عبد المؤمن بن علي فأملأها ونسجت من إملأاته وأسند سماعها إلى مجالس سنة ٥١٥ في رباط هرغة ، فكانت دستور دولة الموحدين والدول التي قامت على أسسها في شمالي إفريقيا والأندلس ، وكانت إلى جنب ذلك مكونة لحاصل عظيم الأهمية في تاريخ الفكر هو إعداد الجوه الفكري في المغرب العربي لحياة الحكمة الأشعرية وبعث حركتها ناشطة من عقالها ، لإبراز النتائج البنية على المواخاة بين فروع الثقافة الإسلامية : مواخاة تغذي الدين بالحكمة ، فلقد كانت الصدمة الفسيفة التي اصطدم بها تيار النظر الحر ، الجامع بين الدين والحكمة ، من طرف المنصور بن أبي عامر ، ثم من طرف المرابطين ، صدمة ذات أثر بعيد في وقف حركة التقدم الفكري ، وقطع ما بين الدين والحكمة من عوامل التلاقح ، التي ازدهرت بها الحكمة الدينية في الشرق .

وكما حكى ابن العربي أن أصحاب الحكمة الدينية العليا كانوا يستترون بالتقليد المذهبي في الفقه ، ويجعلون نظرتهم في علم الكلام تابعا خفيا ، فكذلك كان الحكماء المتفلسفون يتظاهرون بالافتقار على تلم الطب والعلوم الحسائية ، ويكتمون ما عندهم من الحكمة ، مستترين بما يظهرونه مما تجوز لهم فيه مثل الحساب والفرائض والطب ، كما حكى ذلك القاضي صاعد في كتاب طبقات الأمم .

ولقد كادت الحكمة أن تعاود عهد ازدهارها بالأندلس ، عند سقوط قرطبة وقيام ملوك الطوائف ، لولا أن انحطرت الاسباني ، ثم الحكم المرابطي ، قد قطعا دونها ذلك الأمل ، فانكسرت الحكمة إلى بيوتهم عاكفين على كتبهم منطويين على أنفسهم وما منهم إلا ممثل بالبيتين القديمين لابن عبد ربه الحفيد :

لما عدت مؤانسا وجليسا نادمت بقراطا وجالينوسا
وجعلت كتبها شفاء فقره دي وهما الشفاء لكل جرح يوسى

فلما انتصرت الحكمة الدينية متمثلة في المهدي ابن تومرت على المرابطين ، وأدالت دولتهم ، كان ذلك الانتصار رافعا لحاجز كان قائما في طريق تقدم الحكمتين ، وحاتلا دون تواصلها ، فاندفعت بارتفاع الحاجز القوة المكبوتة واستأنفت سيرها من حيث وقفت ، بما بقي مكنونا فيها من فاعلية تيار السير المقطوع .

هنالك أبرز العلماء ما كانوا يضمنون ببارزه : من كتب الحكمة والكلام وأصول الفقه والجدل والتصوف ، وأظهروا نظرم فيها ، وتدارسهم لها ، وصدعوا بالتنويه بها وتمجيدها ، وصرحوا بما بين ما كانوا يظهرون ، وما كانوا يخفون ، من وحدة لا ترضى بتفكك أوصالها .

وبهذا الاندفاع الجديد أصبحت طائفة العلماء ، من أهل الحكمة الدينية ، وأهل الحكمة الفلسفية ، ظهرا للدولة القائمة دولة الموحدين ، لا في سلبية

التوارد على كراهية الحكم الرابطي فحسب ، بل في إيجابية المثل الأعلى من توجيه الدين بالحكمة ، وتحليله بالمنطق ، وهو المثل الذي بدا في مذهب الإمام المهدي ، وما يقوم عليه ذلك المذهب من قواعد الحكمة الإسلامية ، التي أسسها الأشعري ، وأسندها الغزالي .

وبذلك أصبحت لابن تومرت منزلة مشاعة بين عصبيتين متظاهرتين : عصبية سياسية تمثلها دولة عبد المؤمن بن علي وأشباعها ، وعصبية مذهبية تمثلها المتعلمون إلى نصرة الحكمة الدينية المحجوزون طويلاً في ما مضى من دولة المرابطين على مواصلة سيولهم نحو ما تحرقوا عليه من إعلاء شأن الحكمة ، وارتبطت ثانية المصيبتين بأولاهما حين بادر المتمسكون بالأشعرية والمازرية ، في الكلام المدلل والفقهاء الممثل ، إلى الانصال بعمد الدولة الموحدية ، كما سافر القاضي أبو بكر ابن العربي إلى لقيا عبد المؤمن بمرآكش .

ومن جهة أخرى بادر المتمسكون بالتماليم الفلسفية والأنظار الحكيمية إلى هذه الدولة يؤازرون المتكلمين والفقهاء في تأييدها ونصرها ، والدخول تحت طاعتها ، كما فعل ذلك الفيلسوف الكبير أبو بكر بن الصائغ المعروف بابن باجة ، والحكيم الاشرافي الأعظم القاضي أبو بكر بن الطيفيل صاحب القصة الفلسفية الخالدة «حي بن يقظان» .

وكان هذان الحكيمان الجليلان : ابن باجة ، وابن الطيفيل ، متعايشين في القطر والمصر ، متقاربين في المذاهب والأنظار ، على ما بينها من فروق دقيقة في آراء ترجع إلى كليات أصول الحكمة ، وجزئيات من مسألتها ، زيادة على أن واحداً منها لم يلق الآخر ، وكان أهم ما يتلاقيان فيه شعورها بأن الحكمة التي أقامت نهضة العلوم الدينية وألفت فيما بينها ، وهي حكمة الغزالي ، قد كان يبدو عليها نبيء من التضاريف ، باختلاف الباني ، وتفاوت المقامات ، وتباعد الغايات ، إذ ينجح تارة إلى الوقف بمرآكل الحكمة عند

حدّ البرهان ، ويسمى تارة أخرى إلى التجاوز بها إلى غاية الاشراق ، وذلك عين ما كان أخذه أبو بكر ابن العربي على الغزالي من الناحية الكلامية ، وشجبه عليه ، في كتاب العواصم من القواصم .

وكان ابن باجّه متصلاً في نقد الغزالي متمسكاً بطريقة التعاليم الأرسطوطاليسية ، واثقاً بأن إدراك أهل النظر لما بعد الطبيعة إنّما يكون بالبحث الفكري ، فجاء ابن الطفيل ، على إعجابه بابن باجّه وطريقته ، يكشف أن مذاهب الحكمة ، على ما بينها من اختلاف الأساليب والطرائق ، هي متلاقية متكاملة وليست بتباينة ، ولا متنافرة ، وإن الحكمة النظرية تنتهي بمشعبها إلى موقف تنبؤي من ورائه مراحل الحكمة الإشرافية ، وبذلك يأخذ على الغزالي أنه قرّر المذاهب متخالفة ، ولم يسلم من الوقوع في أحدها بعد الآخر ، على طول البحث ويمثل لذلك بكتاب « تهافت الفلاسفة » ، مع اعترافه بأن الغزالي قد سمع السعادة القصوى ، وأنه رجل أدبته المعارف ، وحذقته العلوم ، ثمّ ينتقد فلسفة ابن باجّه بأنها قصرت عن غاية الحكمة ، ولم يفض إلى حقيقة الكمال ، ثمّ يصد إلى الفارابي وابن سينا ، فيأخذ على الفارابي تنطّعه في الاعتراض بالفلسفة ، اغتراراً بنا به عن حكمة الدين ، وبأخذ على ابن سينا أنه جرى على مذهب أرسطوطاليس فلم يستطع أن يصل به إلى الكمال ، ويمد إلى الحكمة المشرقية .

وكذلك كانت الحكمة في نظر ابن الطفيل ملتزمة من المبادئ المشائية والغايات الإشرافية ، ونست كاملة ، لا بالفلسفة التعليلية ولا الافلاطونية الحديثة ، وإنّما هي متكاملة لاجتماعها كلّها على صورة بحقن بها كلّ مذهب ناحية من نواحي الكمال هي النواحي التي لا تتلاقى جهاتها إلاّ باجتماع الدين والحكمة ومعرفة ما بينها من ارتباط .

وذلك هو الذي كانت الحكمة الأندلسية في تيه عنه ، وكانت الحكمة الإسلامية الرائجة بالشرق ، بعد ابن سينا ، قد أدركته أو قربت فيه ، بما ظهر من خلاصة الأسرار الحكيمية التي صرّح بها الشيخ الرئيس في كتاب الإشارات ، وكنّى عنها بضرب المثل في قصة حي بن يقظان ، وما ظهر في كتب ابن مسكويه والفوز الأصغر ، والفوز الأكبر ، من استناد بساعد العقيدة بالعدل الفلسفية . وعلى هذا الاطمئنان العجيب إلى اتصال حقيقة الحكمة العقلية بحقيقة الحكمة الدينية أقبل ابن طفيل على الدولة التي جعلت شعارها إمامة المهدي في الجمع بين الحقيقتين ، فانتقل من العدو الأندلسية إلى العدو المغربية ، حتى اتصل بالسلطان يوسف بن عبد المؤمن ، فطارحه حكمته وحبّ إليه مبادئه وربط سلطة الموحدين بخطّ مذهبه الفلسفي ، ولم يزل نصب عين ابن الطفيل ، منذ استقرّ بمراكش في قصر الموحدين ، ذلك الشاب الناشئ تحت دوحتي الحكمة ، المتضلع من درسي الشريعة والفلسفة : أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي المعروف بابن رشد الحفيد .

نشأ هذا الشاب في بيت الفقه والقضاء ، وتطلع إلى أسمى مرافق النظر العلمي ، فاتصل في حداثة أمره بالإمام أبي عبد الله المازري : شدّ الرحلة إليه في إفريقية ، وتخرّج به في تحقيق النظر الفقهي على مدارك الشريعة وأصولها ، وتلقّن منه أصول الطريقة الكلامية الأشعرية التي كان المازري يخوض لججها مع إمام الحرمين الغزالي .

وفتح ابن رشد عينيه على روض العلوم الحكيمية بالأندلس ، وقد زكا نبتة ، وأبغ زهره ، بتقلّص سلطان المرابطين ، فأقبل على فلسفة القدماء وأتقن اللغة اليونانية واللغة اللاتينية ، واستخرج كنوز الحكمة المجهولة ،

فتماطف على رأسه غصنان من علوم الإسلام وعلوم الأوائل ، فلم يجد خريبتاً يهديه سبيل الحكمة المأمون ، غير القاضي ابن الطفيل ، فكان هو الذي أوقفه على ما يزكي الحكمة من الدين ، ويزكي الدين من الحكمة ، على النحو الذي عرضه في قصة حي بن يقظان .

وكان ابن رشد في الوسط السنّي الفقهي ، الذي نشأ فيه بقرطبة ، متصلاً اتصالاً محكماً بآثار أبي بكر ابن العربي وأخباره ، فقد أخذ عن تلاميذه : مثل الحافظ ابن بشكوال ، ووقف بذلك على ما كان للغزالي من أثر في ابن العربي ووقفه ، ووقف على آثار الاخلاقات الفقهية والاعتقادية التي تارت بين مالكية الأندلس وابن حزم ، وما تركت من دويّ متجاوب الأصداء في قرطبة ، ووقف على كتب ابن حزم ، واعتمد عليها في تأليفه ، فحقّق ما يهد به المنصفون لابن حزم ، وإن خالفوه ، من سعة العلم ، وحدّة الذهن ، وقوة العارضة ، حتى انه على ظاهرته اعتنى بالحكمة العقلية وألف كتاب التقريب لحدود المنطق الذي قال القاضي صاعد : انه بسط فيه القول على تبين زرق المعارف ، واستعمل فيه أمثلة فقهية ، وجوامع شرعية ، وخالف أرسطوطاليس في بعض أصوله . فكانت هذه المثل من استعمال الحكمة العقلية لتقريب الفقه موجّهة لابن رشد إلى مجازاة أربابها ، باستعمال الحكمة المثلّي التي كان يشمر ، تبعاً لأستاذه ابن الطفيل ، بأنّ الناس من قبل لم يتوصّلوا إلى صحيحها .

على هذا التأثير الذي سيطرت به روح الحكمة المجددة على نفس الحفيد ، ترك ابن الطفيل صاحبه ابن رشد بقرطبة لما استقرّ هو في مراکش .

فلم تزا بوارق الأهل في تلك البقرية تلمع بين عينيه حتى لحق ابن رشد بمراكش سنة ٥٤٨ هـ وهو ابن ثمان وعشرين سنة ، ولقي الخليفة الموحد يوسف بن عبد المؤمن بواسطة أستاذه ابن الطفيل ، وحاوره

حواراً فلسفياً راقياً ، أثبت له رسوخ قدم الخليفة الموحد في الحكمة بصورة يندر وجودها عند أمثاله ، وبسبب ذلك رغب ابن الطفيل من ابن رشد ، بما له من التمكن في اللغة اليونانية ، أن يتولّى دراسة كتب أرسطوطاليس وشرحها وتلخيصها حتى يخرج بها عن دائرة الغموض التي كانت محيطة بها .

انتدب إلى ذلك ابن رشد وبذل نفيس عمره في خدمة الفلسفة وتحقيقها وبسطها واعتمد على مذهب أرسطو فجعله قطب النظر ، وقارنه وناظره بالمذاهب ، وعلّق عليه بالنقد والتصويب ، وبيّن منزلة بعض المواضيع من بعض ، ونسبة بعض المذاهب من بعض ، واحتفل خاصة بقسم مابعد الطبيعة وهو مجال معترك الأنظار ، فحقّق نواحي التفارق والتلاقي بين سقراط وأفلاطون وأرسطو والرواقين ، مناقشاً ابن سينا آراءه الخاصة أو تخاريجها لكلام أرسطو ، كما يناقش تخاريج المتقدمين من شراح أرسطو اليونانيين ، ومن الثهور أن ابن رشد بهذا العمل قد كان مؤسساً للفلسفة تأسيساً جديداً ، ومشيعاً لها إشاعة أضاعت ظلمات القرون الوسطى ، في أوروبا ، بفجر عصر النهضة ، ولكن الأهم وراء ذلك هو ما كان لابن رشد من أثر مباشر في العلوم الدينية ، فقد تأثر ابن رشد خطي الغزالي في الحكمة وأصول الفقه والفقه ، فتناول كتاب تهافت الفلاسفة ، وكتاب المستصفى ، وكتاب الوجيز ، فجعل تتبعه لكتاب التهافت تنبهاً تحليلاً حريفاً يتناول تحقيق مذاهب الفلاسفة بطريقته العميقة في شرح الحكمة ، وتقد ردود الغزالي بأنها ليست واردة مورد البرهان الناقض على محل النزاع ، حتى انتهى بذلك إلى المقدمة التي جعلها ابن طفيل أقوى مأخذ على فلسفة الغزالي ، فجعلها مقطع الحق ومنقطع المناقشة وطوى بذلك كتاب تهافت التهافت ،

ثم نخص تلك المناقشة في صورة منهجية في كتاب «فصل المقال في ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال» .

أما كتاب المستصفي فقد نخصه تلخيصاً ، ذكره في ترجمته الشيخ أحمد بابا في ذيل الديباج ، وتعرض إلى الإمام بأراء الغزالي الأصولية في كتاب مناهج الأدلة بما دل على أنه لا خلاف يذكر بينها في مسائل أصول الفقه .
وأما كتاب الوجيز فهو الكتاب الذي اختصر فيه الإمام الغزالي مذهب الشافعي ، ملخصاً فيه كتابيه الوسيط واليسيط ، وقد جمل اختصار الفقه مبنياً على الاقتصار على قول الشافعي والإشارة إلى خلاف المذهبين المالكي والحنفي إشارة ردّ واستبعاد ، وكذلك فعل بالأقول التي تخالف قول الشافعي داخل المذهب ، وخاصة أقوال المزني ، فجاء هذا الصنيع متأثراً بالأصول الجدلية التي تنظر في مدارك الأحكام لقصد الانتصار إلى مذهب معين ، لا لقصد استيلاء الحقيقة لذاتها ، وكان ذلك تضييقاً لدائرة التقليد ، فجاء القاضي ابن رشد يسار صنيع الغزالي في الاختصار وإيراد الأقول المخالفة ، ولكنه ينجح إلى الاقتداء بابن العربي في التخفيف من التزام التقليد ، فيتوسع في الخلاف ، ويشير إلى الأدلة التي كانت منشأه ولا يلتزم الانتصار لتقليد مذهب معين ، ولكنه يفتح باب النظر في الأدلة حتى لا يفتلق باب الاجتهاد أصلاً ، ويبقى ولو في حدود النظر المذهبي ، فكان إيراد المذاهب عنده لتربية ملكة الاجتهاد عليها ، لا لدحضها ، وانصر مذهب معين وبذلك استطاع ابن رشد أن يفتح في المذهب المالكي طريقاً سده الغزالي في المذهب الشافعي ، هو الطريق الوسط بين الاجتهاد والتقليد ، الذي يشير إليه اسم الكتاب «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» وقد ذكر فيه أنه عازم على وضع كتاب آخر في المذهب المالكي ، بتجنب فيه إحصاء الروايات لأن ذلك شيء ينقطع العمر دونه ، ولكنه رتبّه ترتيباً

صناعياً حتى يكون القارئ مجتهداً في مذهب مالك ، ويظهر أنه لم يتمكن من إنجاز عزمه هذا فلم يكن له ، في ما عدا من جريدة كتبه الكثيرة ، كتاب في الفروع المذهبية ، وقد وهم صاحب معجم المطبوعات ، فنسب إلى الحفيد ابن رشد كتاب المقدمات الممهيات ، والصواب أنه لجده الحافظ ابن رشد الجدّ صاحب البيان والتحصيل ، وحافظ المذهب .

وكفى حفيده يداً على الفقه المالكي أنه بوضعه كتاب بداية المجتهد قد لفتح حياة الاجتهاد ، بما بعث في المذهب المالكي حركة التفقه التي ظهر بها الإمام ابن عرفة في القرن الثامن ، ثمّ التصرف الاجتهادي في جريان العمل الذي شاع من عهد تلاميذ ابن عرفة : البرزلي ، وابن ناجي ، فأصبح أصلاً للتطور الفقهي في ما بعد القرن التاسع إلى القرن الثالث عشر ، فكان كتاب بداية المجتهد لمحة من لمحات الحكمة العقلية التي امتاز بها ابن رشد الحفيد تركت أثراً في تطور الفقه المالكي بالتفقه والعمل ، وأثراً في الإبقاء على رمق من روح الاجتهاد مردد بين المذاهب .

كان هذا العمل الذي قام به ابن رشد الحفيد في القرن السادس بكتاب بداية المجتهد ، عملاً تصرفياً في الفقه . ناقض به العمل الاتزامي الذي قام به الغزالي في كتاب الوجيز ، فبقدر ما كان الغزالي يضيق الدائرة ويحصر الأقوال كان ابن رشد يوسع دائرة النظر ويكثر من إيراد المذاهب والأقوال ومقابلتها وإيراد حججها وأدلتها بحيث ينجح الغزالي إلى إبراز المذهب الفقهي الذي يتقلده في صورة الأمر الضروري ، كما هو عند المقلد ، في حال أن ابن رشد ينجح إلى إبرازه في صورته النظرية التي هي محل بحث ومجال اجتهاد ، كما هو عند الفقيه ، وإنه لمن المتظر أن طريقة ابن رشد يكون لها أثر في المذهب المالكي ، وإن طريقة الغزالي يكون لها أثر في المذهب الشافعي ، حتى يبدو كل من المذهبين مباناً يظهر الآخر ، ولكن ما بين المذهبين من

تواصل في المجال الأصولي ، وما بينها من تفاعل في البلاد الشرقية بصفة خاصة ، حيث يعيشان متجاورين في الحجاز والعراق والشام ومصر ، كان قاضياً بأن كل أثر يبدو في أحد المذهبين تحدث له صورة في المذهب الآخر ، فلما برز كتاب الوجيز للغزالي ولقي ما لقي عند الشافعية من احتفال وإقبال ، واحتل منزلة الإعجاب بحسن تنسيقه ، وجميل تبويبه ، ومحكم ربطه بين المسائل ، وإتقان تفريمها ، أحسن الفقهاء من أتباع المذهب المالكي في المشرق بأن هذا المظهر الذي بدا به المذهب الشافعي قد أناله امتيازاً في حسن الضبط وسهولة المراجعة يجعله أيسر إلى تناول المقلدين ، فاغتنبوا بذلك واستشعروا خلو التآليف الفقهية في المذهب المالكي من تلك الميزة ، فحرصوا على تكميله باقتباس تلك الطريقة التي سهلت تناول المذهب من طالبه ، وهم حين نظروا إلى الميزة الصناعية في التآليف لم يلتفتوا إلى ناحية التضييق والاختصار ، التي انحاز إليها مذهب الشافعي بتأليف الغزالي ، لأن تشابه الأوضاع واستقرارها لم يكن من شأنه أن يبرز الاحتياج إلى ما اعتبر مهجوراً من الأقوال الفقهية ، حيث إن جريان الفتوى على الأقوال المشهورة المدونة ، وما لتلك الأقوال التي جرت عليها الفتوى من تطابق مع مقتضيات الأحوال كان مزبلاً لاعتبار الأهمية من تلك الأقوال ، قاضياً عليها بالجدارة للهجر والإهمال . بمثل هذه العوامل تأثر المالكية بمصر أثناء القرن السادس لما طار كتاب الغزالي إلى إخوانهم وأجوارهم الشافعية ، فأقبلوا عليه بما تقدم وصفه من إعجاب ، وأحسن المالكية بأن مذهبهم في حاجة إلى مثل ذلك التهذيب والترتيب ، ولم يلاحظوا ما لاحظ أحد أئمتهم العظام وهو قاضي قرطبة أبو الوليد ابن رشد من أنه يشتمل على تضييق دائرة النظر الاجتهادي وبلز المذهب في حيز التقليد ، وإن امتاز بما زانه من حسن الترتيب ، فكان تطلع هؤلاء الفقهاء إلى أن يسلكوا بالمذهب المالكي المسلك الذي اتجهه الغزالي بالمذهب الشافعي موافقاً للوقت الذي كان فيه

فقيه قرطبة وحكيمها يحاول أن يبرز أثراً مرتباً مهذباً يصد به تيار المذهب المالكي عن الاندفاع في ذلك السبيل . ففي العصر الذي كان فيه ابن رشد منكباً على تصنيف بداية المجتهد ، كان الفقيه المصري أبو محمد بن شاش منكباً على تصنيف مختصر جامع لفروع المذهب المالكي ، على ترتيب يساير صنيع الإمام الغزالي في الوجيز ، وهو مختصره البديع الذي سمي « الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة » وقد قال في خطبته : لما رأيت كتاب الوجيز لأبي حامد الغزالي رحمه الله من أحسن ما حرر فيما حرره غيره من متقدمي الأئمة ومتأخريهم ، فكان غاية منتهى التحرير ، تلخصت المذهب في هذا الموضوع على القرب من محاذاته .

وسرعان ما ظهر هذا الكتاب حتى عكف عليه المالكية بصر واستحسنوه وأعجبوا به ، كما ذكر ذلك ابن خلدون في وفيات الأعيان ، وسارت طريقة دراسة الفقه على منهج كتاب ابن شاش : في الحرص على التفريع والجمع والإيجاز ، والإعراض عن الخلاف والمدارك ، وبقي كتاب ابن رشد خامل الذكر محدود الانتشار إذ لم يشاركه في نظره الحكمي البعيد إلا « اقلان » : فلم ينتبه الأكترون إلى أن ما خيل لهم الاستغناء عنه من الأقوال يحتاجون إليه في قلب الأنظار عند اختلاف الأحوال .

ومضى القرن السابع على هذه الطريقة الالتزامية التي التحق فيها المذهب المالكي بالمذهب الشافعي ، متنكباً محاولة ابن رشد في الحفاظ على اتساع النظر الاجتهادي ، وازدان ذلك القرن السابع بظهور علم من أعلام الثقافة الإسلامية ، الجامعين بين مختلف فنونها في معرض الصناعة التعليمية ، التي تفرعت من مناهج أصول الفقه ، فجمعت بين أسلوب تعليمي واحد علوم اللغة العربية والدين والحكمة من علم القراءات إلى علم العروض ، ذلك العلم الذي ظهرت عظمتة في القرن السابع ، هو الإمام جمال الدين ابن الحاجب ،

صاحب المختصرات المعتبرة في النحو والصرف والعروض والمنطق والأصول والفقهاء والقراءات ، فانصرف إلى تأليف مختصره العظيم في الفقه المالكي الذي سماه « جامع الأمهات » ، وأفرط فيه في اتباع طريقة الجمع مع الاختصار ، حتى كان وهو جزء صغير جامعاً لمضمون ستين ديواناً من دواوين الفقه المالكي ، ومشمئلاً على صغر حجمه على ستّ وستين ألف مسألة ، فمظم الإعجاب به ، وعمّ الإقبال عليه ، وملأت سمته وسط القرن السابع ، وحلقت في آفاق المشرق والمغرب مع أن ابن خلدون يمرض بنقده بقوله : إنّه جاء كالبرنامج للمذهب .

وبانتشار مختصر ابن الحاجب وعكوف الناس عليه هجر دارسو الفقه طريقة المدونة وتماذيها وشروحها ، بما عليها من مسحة النظر والاستدلال ، وتوجّهوا إلى دراسة ابن الحاجب بالاستنكار على طريقته من المسائل والقروع . وكان طريق اتصال مختصر ابن الحاجب الفرعي ببلاد المغرب العربي أن الشيخ ناصر الدين الزواوي ، من فقهاء بجاية ، ارتحل إلى المشرق في أواخر القرن السابع ، فلقى تلاميذ ابن الحاجب بمصر ، وتخرّج عليهم ، فجاء معه بمختصر ابن الحاجب وشرحه في تلاميذه بجاية ، ومن هنالك انتقل إلى عامّة أقطار المغرب العربي ، فمكف الفقهاء على دراسته وشرحه واعتنى به كبار فقهاء تونس : مثل ابن عبد السلام ، وابن هارون ، وابن راشد ، وفقهاء تلمسان : مثل ابني الإمام .

ولكنّ نزعة ابن رشد إلى الطريقة المخالفة للمنهج الالتزامي الاقتصادي ، الذي درج عليه ابن الحاجب ، لم تزل تفضي حركة ردّ فعل تعديلي تمنح اتباعها إلى طريقة اتساع النظر الاجتهادي بين المذاهب الفقهية ، وقد تجلّت تلك النزعة واضحة في كتاب القوانين الفقهية للإمام أبي القاسم ابن جزري الغرناطي ، شهيد واقعة طريف سنة ٧٤١ ، فإنّ ذلك الكتاب النفيس ،

على إحكامه ودقته ترتيبه ، لم يقتصر على المذهب المالكي ، بل أورد المذاهب الأربعة ومذاهب كثير من أهل الاجتهاد المنقضي الأتباع ، فجمع ، كما قال هو عن نفسه ، بين تمهيد المذهب وذكر الخلاف العالمي .

على أن منهجاً جديداً في الدراسة العلمية قد ظهر بالبلاد التونسية في رحاب الجامعة الزيتونية أثناء القرن السابع كان قاضياً أيضاً بتعديل الغلو في الطريقة الفقهية الالتزامية ، وذلك هو منهج القاضي أبي القاسم ابن زبتون ، الذي تخرج في المشرق على تلامذة الإمام فخر الدين الرازي ، ودرج على طريقته في الجمع بين العقليات والنقلات على الأسلوب التعليمي الراقي ، وقد تأيدت هذه الطريقة واستحكمت أساسها في القرن الثامن ، ينبوع الحكيم الكبير إمام العالم والرياضيات أبي عبد الله الابلي ، المتكون في حكمته التجريبية على طريقة ابن رشد ، فتواصلت طرق التخرج على منهج النظر الحكمي في التكاليف الدينية بين أقطار المغرب في شمالي إفريقيا والأندلس ، فظهر من أعلام تلك الطريقة أعلام درسوا الفقه بالتعقيد والمقارنة وربط الفروع بالأصول مثل الإمام أبي عبد الله المقرئ التلمساني ثمّ القاضي ، والإمام أبي اسحاق الشاطبي الغرناطي ، والإمام العلامة أبي عبد الله العلوي الشهير بالشريف التلمساني ، الذي عدّ من أهل الاجتهاد ، وقد أنتجت الجامعة الزيتونية بتونس في هذا القرن الثامن فذاً من الأفاضل الجامعين بين الحكمة والفقه تخرج بطريقة الابلي وبرز في العلوم الحكيمة أولاً ، ثم اشتغل بالفقه فأتى فيه بالعجب العجاب ، ذلك هو شيخ الإسلام محمد بن عرفة .

ابتدأ ابن عرفة تخرجه العلمي بالاختصاص في الكلام والحكمة والمنطق وأصول الفقه ، ثمّ انصرف إلى الفقه متأثراً بتكوينه الحكمي ، فانتج، إلى الضبط والجمع والتنظير ، واهتمّ بصفة خاصة بالتحديد ، وشرح مواهي الأبواب الفقهية ، بتصوير بعضها عن بعض ، وأكثر من البحث والنظر والاستشكال ،

فقد كثيراً من الأقوال واستبدها ، مبنياً وجه ذلك بتصوير الوقائع ، وملاحظة ما يتحقق فيها من المصالح المقصورة للشرع ، وما لا يتحقق ، ففتح بذلك في الفقه المالكي طريقة البحث النظري المبرر عنه ، بالتفقه ، الذي هو منهج الدراسات القانونية الجامعية اليوم .

وبهذه الدراسات النظرية المحصنة للأقوال الفقهية : تقدماً ، وتحريراً ، ومشاركة في المباني والمدارك ، اقترنت أحداث خارجية في حياة البلاد المغربية عامة والقطر التونسي خاصة ، ختم بها القرن الثامن : من دخول سلطنة الإسلام بالأندلس في الدور الأخير ، وإيواء اللاجئين من المناطق المفتوحة إلى الرقعة الباقية والمدوة الأفرقية ، وتضارب الدول المرينية والزبانية والحفصية في سبيل توحيد المغرب ، ودخول قبائل الأعراب في دور الاستقرار والتحضّر ، واستفحال الأزمة الاقتصادية بسبب سقوط منزلة البلاد في التجارة العالمية بفتح طريق الهند البحري ، زيادة على ما مرّ بلاد المغرب من الأحداث الإسلامية التي توالى بعد سقوط الخلافة العباسية بفسداد : من تجدد هجمة المغول بقيادة تيمورلنك ، وإشراق نجم العثمانيين ، فكان من أثر هذا المجموع من الأحداث أن ما كان يسود الدراسات الفقهية من الاطمئنان إلى الاختيارات والترجيحات التي استقرّ عليها الفقه المذهبي ، قد بدأ يتزعزع بما أنصرفت عنه الأحداث الهائلة من انقلاب الأوضاع الاجتماعية انقلاباً فتح مبدأ الشعور بمشكلة قصور كثير من الأقوال الفقهية عن تحقيق المصلحة التي نظر بها إليها من قبل بسبب اختلاف الوضع عن الوضع ، فكان هذا الشعور أقوى سنداً للأنظار التفقيية التي ابتدأ الإمام ابن عرفة أثناء القرن الثامن يعلق بها تعاليق النقد والبحث على بمض الأقوال الفقهية ، واتخذ تلاميذه عن ذلك مياراً للاختبار التجريبي لنفاذ الرأي الاجتهادي الذي يجلّل به ابن عرفة الأحكام .

وبذلك كان القرن التاسع قرناً وضع فيه الفقه المالكي من جديد على بساط النقد والتمحيص حيث دخل في مقاييس الاختيار والترجيح مقياس جديد : هو مقياس الفتوى والعمل ، فإن طبقة من تلامذة ابن عرفة أخذت على عاتقها تطبيق الأحكام الشرعية على الوقائع بمراعاة ما فرضت فيه تلك الأحكام من الظروف الزمانية والمكانية ، فاذا رأوا أن بعض تلك الظروف تبدل ، مالوا إلى المدول عن القول المشهور إلى قول غيره اجتهاداً منهم ، واستحساناً ، واعتباراً للمصالح الشرعية ، بحسب الوقائع والنوازل والأشخاص ، بمراعاة الأعراف والعوائد ، فأصبحت الفتاوى في كثير من الوقائع مختلفة عمماً اشتهر في أمثالها بسبب اختلاف جزئي في صور الوقائع نأى من اختلاف الأوضاع ، وكان البروز في هذا المجال الفقهي التجديدي لثلة من تلاميذ ابن عرفة ، فيهم من التونسيين : البرزلي ، وابن ناجي ، ومن الجزائريين : الحفيد ابن مرزوق ، وأبو الفضل العقباني ، حتى تقرر بصنيعهم هذا منهج العمل الذي أصبح تعديلاً ضرورياً لما سبق من الرجحان واشتهر ، وكان الذين تولوا القضاء من هؤلاء أتمّ تمكّناً من ملاحظة تلك الدواعي فساروا على منهج التصرف الاجتهادي في التأويل ، وأسسوا لجران العمل مادة جديدة للفقه ، فأظهر القاضي ابن ناجي في كتبه من حسن التحقيق لمناط الفتاوى والأحكام ، والبراعة في تنزيل القواعد والمقاصد على الصور الحادثة ، ما جعل صورة الفقه المالكي من بعده مصطبغة بآرائه صبغة خاصة . كما أبدى البرزالي في مجموع فتاويه السمي « جامع مسائل الأحكام لما ينزل بالمفتين والحكّام » نظراً بعيداً سديداً ، في التصور والتطبيق والتنزيل ، تناول أكثر مسائل الفقه بصورة كشفت في تطبيق الأحكام ، عن أوجه لم يكشف عنها من قبله لثام . ومثل ذلك المسلك سلك العقباني في أجوبته التي ضمن الكثير منها تلميذه الشيخ يحيى المنبلي المازوني في كتابه « الدرر

المكتونة في نوازل مازونة « أما العلامة ابن مرزوق الحفيد فقد سما في ققه إلى أفق تحرير الأفكار وابتكار الأنظار ، حتى شهد له بلوغ درجة الاجتهاد المطلق ، ولقد كان حريصاً على تعرف المذاهب وحسن دراستها لتوسيع نظره الاجتهادي ، فدرس الفقه الشافعي في تلمسان بكتاب التنبيه لأبي اسحاق الشيرازي والوجيز للغزالي ، مع أنه لم يكن هو ولا واحد من طلبته ولا من أهل مدينته شافعيًا .

وبهذه النزعة التفهيمية التطبيقية انتهج الفقه نحو التطور منهجاً جديداً سلك من القيروان إلى الأندلس ثم رجع واستقرّ بفاس فأبرز اختلافاً واضحاً بين ما تقرّر من الأحكام في الدواوين والمختصرات ، وما طبق في مجاميع الفتاوى والنوازل ، على نحو ما نجده في لامية الزقاق من القواعد والمثل ، وما نجده في ماضنه الشيخ أبو العباس الوائشري في مجموعته العجيب « المعيار المغرب والجامع المقرب عن فتاوى أهل افريقية والأندلس والمغرب ، وهو كتاب في أسفار ضخمة يتيسر لتصفحه عندما يقابله بجواهر ابن شاش أو بمختصر ابن الحاجب كم استطاع النظر الفقهي في هذا المغرب أن ينتج من تطور ويظهر من حيوية ، لما عدل عن المنهج الالتزامي وسار على المنهج التصرفي الذي فتحه ابن رشد ، ومهّده ابن عرفة وتلاميذه ، وأقام أعلامه الوائشري في المعيار .

محمد الفاضل ابن عاشور -



م (٦)